التي تثبت ذلك . وسنورد بعض الامثلة المتفرقة ولكن الشاملة عن مواقف اليابان في هيئة الامم المتحدة لاعطاء فكرة واضحة عن سياستها . هذا علما بان اليابان قلما شاركت في النقاش عند طرح القضية على بساط البحث . وهي وان تكلم مندوبوها فبمواضيع هامشية لا تعبر عن موقف او ارتباط .

الاعتداء الاسرائيلي على سورية — في مجلس الامن: على اثر الهجوم الاسرائيلي الجوي على سبعة مواقع تقع جميعا ضمن مشروع تنمية نهر الاردن والذي ادى الى تعطيل بعض الجرارات وخسائر اخرى في الممتلكات والارواح،تقدمت سوريه بشكوى الى مجلس الامن ضد اسرائيل . وفي الوقت الذي كانت الطائرات الاسرائيلية تغير فيه على الاراضي السورية تقدم المندوب الاسرائيلي الدائم في هيئة الامم المتحدة بكتاب يدعي فيه انه « في ١٣ و ١٤ تموز قامت وحدات من الجيش السوري وبعض الجماعات الاخرى المسلحة باحداث اعمال تخريبية ضمن الاراضي الاسرائيلية ، وان الحكومة الاسرائيلية قد امرت قواتها لتقوم بعمل ثاري محدود النطاق ضد سورية ، وذلك ردا على الاعتداءات السورية المتكررة على اسرائيل»(٣٦). وعند البدء ببحث القضية في المجلس عارضت اليابان واكثرية المجلس ادراج الشكوى السورية وحدها على جدول الاعمال ، علما بان ادراج الشكوى الاسرائيلية يشكل تجاوبا مع خطة اسرائيل الرامية الى التقليل من اهمية الشكوى السورية . هذا وقد امتنعت اليابان والولايات المتحدة والدول الدائرة في فلكها عن التصويت على مشروع قرار الاردن/مالي الذي يطلب من كل من اسرائيل وسوريه التعاون مع كبير المراقبين لتنفيذ اتفاقية الهدنة كذلك ادانة الهجوم الاسرائيلي المبيت على الجمهورية العربية السورية(٣٧). بعد فشل مشروع القرار الاردن/مالي تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمشروع قرار جديد(٣٨) اضطرتا الى سحبه نظرا لعدم منطقيته ولتاكدهما انه سينال صوتيهما فقط عند طرحه على التصويت . عند ذلك تحركت اليابان علنا في احدى تحركاتها النادرة في هيئة الامم عند بحث القضية الفلسطينية وتقدمت بصحبة الارجنتين وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا وبوغندا بمشروع قرار جديد اقل تحيزا من مشروع القرار الانجلو/امريكي فالمشروع السداسي « **يدعو الحكومة السورية الى تقوية اجراءاتها ضد الحوادث التي تشكل خرقا لاتفاقية الهدنة** » . وهذا يعني بانهما اتخذت اجراءات في السابق والفرق واضح بين مشروعي القرارين فالاول يدعو سوريا لاتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى عدم اتخاذ اراضيها كقاعدة لعمليات خرق لاتفاقية الهدنة . وقد فشل مشروع القرار السداسي نتيجة للفيتو السوفياتي لكونه لا يدين اسرائيل . وهذا يعني ان اليابان احدى الدول المتقدمة بمشروع القرار لا تود ادانة اسرائيل ، او من الممكن انها لا تجرؤ على ذلك .

الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع الاردنية : في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦ شن الجيش الاسرائيلي هجوما واسعا مدبرا بالطائرات والاليات البرية سقط على اثره عدد كبير من الضحايا من المدنيين والعسكريين ونتج عنه دمار واسع . ناقش مجلس الامن الاعتداء لاكثر من اسبوع واتخذ على اثر ذلك قرارا يلوم اسرائيل « ويهددها باضطراره اذا ما عادت وتكررت مثل هذه الاعمال الحربية الثارية » الى اتخاذ خطوات حاسمة يجيزها ميثاق الامم المتحدة لمنع تكرار مثل هذه الاعمال . اتخذ القرار باكثرية ١٤ صوتا بدون معارض واستنكاف نيوزيلندا . ولم تأخذ اليابان موقف الحياد فحتى الولايات المتحدة لم تتمكن من الوقوف في وجه « اللوم » و « التهديد » باتخاذ اجراءات في المستقبل ضد العدوان الاسرائيلي .

في الجمعية العمومية واللجنة السياسية الخاصة : وفيما يلي بعض الامثلة على موقف اليابان عند مناقشة بعض الامور المتعلقة بالقضية الفلسطينية. أيدت اليابان حث الحكومات بالتبرع لوكالة الغوث، كما أيدت تصحيح قوائم الاعاشة ... لتحقيق أقصى توزيع عادل للاعاشة على اساس الحاجة . اما عند طرح موضوع تطبيق الفقرة ١١ (اي العودة لمن اراد العودة من اللاجئين والتعويض لمن لا يريد العودة) وعدم تطبيق هذه الفقرة يرجع الى امتناع اسرائيل عن ذلك ، رأى مندوبو اليابان التغيب عن الجلسة ! اما بما يختص بمشروع القرار الذي يطالب بتعيين قيم على املاك العرب الموجودة في اسرائيل استنادا الى ان حق العرب في املاكهم ، حق تقره شرعة حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي العام ، وكون الريع السنوي ولا نقول المتراكم يزيد عما تنفقه وكالة الغوث على النازحين الفلسطينيين ويدفع عنهم مذلة استجداء المعونات الخارجية . ومع ان مشروع القرار هذا